خلافا لمذهب المنصف جواز ما فيه تفصيل انظر المرادي ولا ازيد قوله الاول ان
منصوبهما لا يجوز تقديمهما عليه المراد منصوبهما ما تعلق فيه بطريق تشبيههما باسم الفاعل
وحملهما عليه وهو المفعول به اي المشبه بالمفعول به لانه ليس بمفعول حقيقة واما ما سواه
من معمولاتهما فلا يمتنع فيه ذلك والله اعلم

باب التعجب

قوله السادس ان يكون غير ملازم للنفي في الصواب في ذلك ان يقول ان يكون غير
منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج او غير ملازم نحو ما ضرب ونحوه على ان ما عاج الذي ذكر
انه ملازم للنفي قد قيل انه يجيء في غير منفي كقوله في ولم ارسيس بعد ليلى انه في
في وما هذه اروى به ما عيج في

باب نعم وبئس وما جرى مجراهما

قوله وجميعها راجع في مقتضاه ان العشر الاقوال التي ذكر فيهما اذ اوليها الفعل
راجعة الى التمييز والفاعلية وليس كذلك بل قولان من تلك الاقوال خارجان عن
ذلك امر لهما ان ما هو المخصوص والاخران ما كافة وما فاعلة لنعم حيث لم يكن
لها ثان انظر المرادي قوله وشمل صورتين الاولى ان يذكر قبل نعم في مقتضاه
ان المثال الذي ذكر المصنف من تقديم ما يشعر بالمخصوص لا من تقديم المخصوص
نفسه والذي فهمه ابن هشام من المثال حسبما هو الظاهر انه من تقديم المخصوص
لا من تقديم ما يشعر به فاعترض على الناظم في ذلك نعم ان جعل قوله العلم خبر
لمبتدا محذوف اي هو كان من تقديم ما يشعر به لانه من جملة اخرى كما يكون كذلك
ايضا ان نصبته على الاغراء اي الزم العلم ولذلك الحمهم ابن غازي كلام الناظم بقال اطلع
وقيل مبتدا او ما دل كفى ❊ بالعلم فنعم المقتفى ❊

باب النعت

قوله هو التابع لما قبله هذا التعريف صادق على كل تابع من التوابع المذكورة
ونحوه ان يقال هو المشارك لما قبله في انظر المرادي قوله ثم ان النعت الحقيقي
ينفرد عن السببي في ونما يوهم ذلك ان المصنف اشار الى النعت الحقيقي بقوله وهو
الخ وهو مكان هنا ما ذاك ابن هشام بانه نعت لا حالة على الفعل السببي ولا شك
ان السببي اكثر شبها بالفعل من الحقيقي اعني عند كون الفعل مسندا للظاهر
فالسببي اذ ذاك خاص الشبه به كما لا يخفى واما الحقيقي وهو المسند للضمير
فانه يخالف الفعل المسند الى الضمير من حيث ان الاسناد في الوصف حال التثنية

بجمع

والجمع الى الضمير المستتر في الفعل حاله لما الى الضمير البارز فاذا قيل ان النعت الحقيقي
مثله في المطابقة ففيه تجوز ولا كنه صحيح لبيان المراد بانك تقول فيه قام رجلان
ما تقول كما تقول مكان النعت بالوصف تماما بالاولى حينئذ ان يحمل كلام المصنف على
النعت مطلقا وان الاحالة على الفعل فيهما معا وهو المنطبق من كلام الشيخ المكودي
بن ليبل قوله عقب البيت وهو في بعض ان النعت ثم قال وان السببي الخ والله اعلم وقد
استثنى من الحقيقي باعتبار الحكم المذكور قسمان فلا تكون فيهما المطابقة امرهما
افعل من فانه لا يطابق كما هو ذلك في بابه والاخر فعيل بمعنى مفعول فانه لا يطابق
في التانيث كما تقرر في محله والسببي ايضا فرده لو انه يخالف الفعل وذلك انه يرجح
تكسيره على افراده نحو مررت برجال قيام غلمانهم ولا يكون ذلك في الفعل وفي المسئلة
كلام في الشرح واتضح ان الحكم المذكور للسببي انما هو على اللغة الفصحى كما انه
كذلك في الفعل والله سبحانه وتعالى اعلم قوله فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت
الخ ليس على عمومه فان جماعة النحويين يجوزون في الجملة الواقعة بعد المعرفة بال الجنسية
الوصفية ومن ذلك قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ❊ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ومما يلتحق به المعرب والجمل بعد المعرف بدا صوال
وبعد النكرة اوصاف وبعد المحتمل محتمل اي بعد المحتمل للتعريف والتنكير وهو المعرف
فيه ال الجنسية يحتمل اي للوصفية والحالية كما من تمثيله والله اعلم قوله
وقام زيد وعمرو العاقلان ادرجه في مفهوم ماذكر لانه معمول مع تفرد العامل حسبما
موافقية المصنف والمثال المذكور اتحد فيه العامل وتعدد فيه المعمول نعم هو كما يجب كلام
فيه القطع على مذهب البصريين واجاز غيرهم الاتباع على تفصيل فيه انظر المرادي قوله
مبتدا او ناصبا لن يظهرا في ان نحو نعت المدح والذم والترحم واما اذا كان النعت
لغير ذلك فلا يجب فيه حذف المبتدا والناصب لا كن الكثير الحذف وقد اطلق المصنف في قوله
قال محمد هو ابن مالك وحاصل مسئلة النعت باعتبار القطع والاتباع ان
المنعوت اما معرفة او نكرة فان كان معرفة فاما ان يكون النعت للتوكيد نحو نفخة واحدة
او ملازما ذكره للمنعوت نحو الجماء الغفير والشعرى العبور او يكون نعتا لاسم الاشارة
او يفتقر اليه المنعوت واما ان يكون للمدح والذم او الترحم او لمجرد البيان وفي القسم
الاول لا يجوز فيه القطع بالكلية ويتعين فيه الاتباع وفي القسم الثاني يجوز فيه القطع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)